3 - برنامج البحث :

إنّ أهداف البحث العلمي المذكورة آنفا قد تمخّضت عن مجالات ومحاور ومواضيع بحث مجمّعة في برنامجين وطنيّين تمّت المصادقة عليهما أثناء ندوة يونيو سنة 1995، ويتعلّق الأمر بالبرنامج الوطنيّ لاستكشاف واستغلال الموادّ الأولية وبرنامج تثمين الموادّ الأوّلية والصّناعات.

إنّ التشاور بين القطاعات قد مكّن من أن تحدّد في البرنامج الأوّل خمسة مجالات تحتوي على حوالي خمسة محاور بحث تخصّ البحث الجيولوجي والبحث والتنمية المنجمية، واستغلال المناجم واستكشاف المحروقات، وتنمية واستغلال حقولها.

وفيما يتعلّق بتثمين الموادّ الأوّلية فإنّ مجال البحث يدور حول ثمانية محاور تتعلّق بالتكرير والبتروكيمياء والمكثّفات والحفر والغاز الطّبيعي والتلوّث عن طريق المحروقات ومشتقاتها.

4 - التدابير المؤسّساتية والتنظيمية :

فيما يتعلّق بالمجالات المؤسّساتية، ينبغي تعديل القانون الأساسيّ للدّيوان الوطنيّ للأبحاث الجيولوجيّة والمنجميّة وتحويله إلى مؤسّسة عموميّة ذات طابع علميّ وتقنيّ.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إنّ نشاطات البحث العلمي والتقني في مجال الطاقات والمناجم يقوم بها الآن حوالي 530 شخص منهم 65 يعملون بصفة دائمة. ويبلغ العدد اللاّزم لتنفيذ البرنامج الخماسي 1387 شخص منهم 130 يعملون بصفة دائمة.

الصّناعات

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

يتّسم القطاع الصّناعي بحسن توزيع مجال شبكته المتكوّنة من وحدات إنتاج تغطّي عددا لا بأس به من الفروع الصناعية، كما يتّسم بخطورة وتنوّع الموارد الطّبيعية (من معادن وموادّ معدنية ونباتية).

ويتوفّر هذا القطاع فضلا عن ذلك على طاقات بشرية كامنة لا يستهان بها على درجة من الأهمية المعتبرة، وإلى جانب هذه النّقاط الايجابية تجدر الإشارة إلى عدد كبير من النّقائص المزمنة، منها ضعف مستوى التكامل لمختلف الفروع وضعف تثمين الموارد المتوفّرة. ومن جهة أخرى، فإنّ ضعف توظيف الطاقات الموجودة (50٪ في المعدّل) وسوء الاستعمال الكامل لأداة الإنتاج (23٪ من رقم الأعمال) وقلّة الصادرات من غير المحروقات تشكّل عوائق حقيقية في وجه التطوّر الاقتصادي الوطني.

وتجدر أن تضاف إلى هذه الضغوط نقاط ضعف أخرى من بينها عدم التكيّف مع موقعها الحالي الّذي أصبح هشّا لأنّه لا يفتح المجال للشّراكة والخوصصة.

إنّ التّقهقر التّدريجيّ لقدرات الإنتاج وفرص العمل والاستثمار وكذا عدم تلبية حاجات السوق الوطنية والجهوية الهامّة تضاف كلّها إلى النقاط المذكورة وتبيّن الوضع العسير الّذي يعانيه هذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة لمستقبل البلاد.

وإزاء مواطن الضعف هذه وللدخول مباشرة في اقتصاد السوق لا بد من تحديد الأهداف الاقتصادية في المكان والزمان، ويبدو أن البرنامج الخماسي يمثّل مبادرة واقعية. وترمي الأهداف على المدى المتوسّط التي يتوخّاها هذا القطاع إلى : الرّفع من مستوى النّموّ الصناعي عن طريق مضاعفة الإنتاج من خلال إعادة تنشيط وتوظيف القدرات الموجودة ومن المقرّر أيضا إعادة توازن الميزان التّجاري (الزيادة في المبيعات المعدّة للتصدير إلى 4 مليارات دولار) وتطوير قدرات الإنتاج للمنتوجات الحساسة ولا سيما منها المنتوجات الفلاحية والأدوية وموادّ البناء.

ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا عن طريق التحوّل التكنولوجي الطموح.

2 - الأهداف العلمية :

توجّه هذه الأهداف نحو إنجاز الأهداف الاقتصادية المذكورة عن طريق التكفّل بنشاط البحث في ميادين تناسب الفروع الصناعية ذات الأولوية في نطاق البرنامج الخماسي. ولهذا الغرض فقد حدّدت برامج